مجلة العلوم البحثة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 25/09/2019 Revised 20/12/2019 Published online 30/12/2019

دور الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المختلطة في التنمية الاقتصادية المحلية في ليبيا (دراسة حالة: بلدية الجفرة – دراسة وصفية مستقبلية)

*الحافظ الزين عبد الله و إبراهيم علي الصغير الولي و محمد إمحمد عبد اللطيف
بقسم الاقتصاد–كلية إدارة الأعمال–جامعة الجفرة، ليبيا
*للمراسلة: d.hafizalzain2000@gmail.com

الملخص هدفت هذه الدراسة التعريف بدور وأهداف وأهمية وطبيعة التنمية الاقتصادية المحلية ومتطلباتها وشروطها في ليبيا بصفة عامة وفي بلدية الجفرة بصفة خاصة، والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المختلطة وبيان مدى ارتباطها بالسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني من ناحية، وتوضيح الدور الذي تلعبهُ هذه الاستراتيجيات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وصولاً لتحقيق المخطط لها، والتعريف بالخصائص المتنوعة من حيث التوصيف الاقتصادي والتجاري والمالي المتوفرة في بلدية الجفرة، كما تم جمع البيانات والمعلومات من المصادر الثانوية المتعلقة بموضوع هذه الدراسة وكذلك المقابلات الشخصية، واستخدم فيها المنهج الوصفي وكذلك المنهج الاستنباطي والتاريخي في بناء الاطار العام والنظري للدراسة، وفي الاطار التحليلي تم استخدام أسلوب دراسة الجدوى في تحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة والاختصاص بها، وتوصلت إلى نتائج منها لكي يتم تحقيق التنمية المحلية جدواها ينبغي أن تعتمد على أساس تمويلي يقوم على ثلاثة ركائز وهي التمويل المستند إلى الجهد الشعبي (المواطنين)، والتمويل المستند إلى القطاع العام (مؤسسات الحكومة)، والتمويل المستند إلى قطاع الخاص (قطاع الأعمال)، تتميز بلدية الجفرة بخاصية الاقتصاد الزراعي في شقيه النباتي المعتمد على أهم محصولين نقديين يتميز أسواقها المحلية والاقليمية والدولية بكثافة الطلب واستمراريتهُ، وبنية تحتية قوية ومؤهلة لتلبية متطلبات سلسلة مشروعات التنمية المحلية، اتضح أن سلسلة مشروعات التنمية المحلية المقترحة تنفيذها في بلدية الجفرة وفقاً للموازنات التقديرية التي تم توضيحها في مثنى البحث سوف تخلق قيم مضافة في دخول الأفراد وفي مقدار الناتج المحلي وفي امتصاص جزء من معدل البطالة بالبلدية ومزيداً من الانفتاح التجاري نحو الاسواق العالمية، بالإضافة إلى تنويع تركيبة الصادرات الوطنية غير النفطية، كما أوصت إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها ضرورة توفير الاستقرار السياسي والأمني من أجل وجود نظام سياسي وإداري فعال قادر على تحقيق التنمية المحلية في البلاد بشكل شامل، دعم المؤسسات ذات الصفة المالية والاقتصادية والتجارية المقترحة لتمويل سلسلة من مشروعات التنمية الاقتصادية من قبل السلطات المختصة لتساهم في تنمية بلدية الجفرة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية، التنمية الاقتصادية المحلية، القاعدة الإنتاجية، المستوى العام للمعيشة، الضمانات المادية والأدبية.

The Role of Mixed Economic and Financial Strategies in Local Economic Development in Libya (Case Study: Al-Jafra Municipality-Future Descriptive Study)

*Hafiz Zain Abdullah ,Ibrahim Ali Sagheir , Muhammad Imhmd Eabd allatif
Department of Economics, College of Business Administration, Al-Jafra University, Libya
*Corresponding author: d.hafizalzain2000@gmail.com

Abstract This study aims at defining the role, objectives, importance and nature of local economic development, its requirements and conditions in Libya in general and in Al-Jufra municipality in particular, and the mixed economic and financial strategies and the extent to which they relate to economic policy in the national economy. To achieve the planned, and the definition of the various characteristics in terms of economic, commercial and financial description available in the municipality of Al-Jafra, also collected data and information from secondary sources related to the subject of this study as well as the Midwives used descriptive as well as deductive and historical approach in building the general and theoretical framework of the study, and in the analytical framework feasibility study method was used in the analysis of data and relevant information and competence, and reached the results of them in order to achieve local development Financing based on three pillars: popular effort funding (citizens), public sector funding (government institutions), and private sector financing (business sector). In addition to the strong and qualified infrastructure to meet the requirements of the series of local development projects, it is clear that the series of local development projects proposed to be implemented in Al Jufra Municipality according to the estimated budgets set out in the research bulletin will create added value in the research. In addition to diversifying the

composition of national non-oil exports, it also recommended a set of recommendations, including: Subject to the provision of political stability and security for the existence of an administrative political system effectively able to achieve local development in the country in a comprehensive manner, the support of the proposed financial, economic and commercial capacity to finance a series of economic development projects by the competent authorities to contribute to the municipality Jufrah development institutions.
key words: Economic and financial strategies, Local economic development, Production base, General standard of living, Material and moral guarantees.

المدخل الأول: الاطار العام للدراسة (الخطة المنهجية والدراسات السابقة):

1-1 المقدمة:

تلعب التنمية الاقتصادية بمختلف مستوياتها وأنواعها دوراً مهماً ومحورياً في الارتقاء بالاقتصاد الوطني والاتجاه به نحو الرفاه المادي، ولا سيما فيما يتعلق بالمستوى العام للمعيشة لأفراد المجتمع والذي ينشأ نتيجة لزيادة الدخل الفردي نتيجة للزيادة المتحققة في حجم الناتج المحلي الاجمالي والذي يتحقق نتيجة للتوسع في القاعدة الانتاجية في الاقتصاد الوطني رأسياً وأفقياً.

هذه الدراسة تُحاول أن تبحث وتدرس الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المختلطة التي يجب أن يتبناها القطاع العام والقطاع الخاص على حدٍ سواء بشأن إرساء دعائم التنمية الاقتصادية المحلية (المناطقية) في الاقتصاد الليبي، وقد تم اختيار (بلدية الجفرة) كدراسة حالة وذلك بسبب توفر بعض الخصائص والعوامل التي تتميز بها هذه المنطقة (بلدية الجفرة) والتي سيتم توضيحها لاحقاً في سياق مكونات هذه الدراسة.

1-2 مشكلة الدراسة: يُمكن عرض مشكلة هذه الدراسة من خلال طرح السؤال الجوهري التالي وهو:

ما مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية (المناطقية) وما متطلباتها، وما دور الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المختلطة التي تستند في أساسها التكويني على القطاعين العام والخاص في إحداث هذا النوع من أنواع التنمية ؟

بالاستناد إلى السؤال الجوهري لمشكلة هذه الدراسة يُمكن اشتقاق الأسئلة الجزئية التالية وهي:

أ- ما المقصود بالاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المختلطة، وكيف يتم تطبيقها في برامج التنمية الاقتصادية المحلية، وما هي المتطلبات والعوامل التي يجب توافرها لكي تحقق هذه الاستراتيجيات أهدافها المنشودة ؟

ب-هل تعتبر (بلدية الجفرة) بيئة مثالية ذات مواصفات علمية لتطبيق الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية التي تهدف لأحداث تنمية اقتصادية محلية؟

ج- ما هي الخصائص والمتطلبات والشروط التي تجعل من (بلدية الجفرة) بيئة جاذبة ذات مواصفات علمية وعملية لها القدرة على التفاعل مع الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المختلطة لكي تصبح نموذجاً لنجاح برامج وسياسات التنمية الاقتصادية المحلية؟

د- ما هي المشروعات الاقتصادية والمالية التي تُشكِل مكونات ومنظومة التنمية الاقتصادية المحلية المستهدف أحداثها في بلدية الجفرة ؟

هـــــــ- ما هي الضمانات المادية والأدبية التي يجب توافرها لكي تتم عملية تنمية اقتصادية محلية في بلدية الجفرة بالنسق العلمي السليم حتى تحقق أهدافها المخططة ؟

و- ما هي الصعوبات والمعوقات المنظورة وغير المنظورة التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية المحلية في ليبيا بصفة العموم، وبلدية الجفرة بصفة الخصوص ؟

1-3أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها فيما يلي:

أ- التعريف بدور وأهداف وأهمية وطبيعة التنمية الاقتصادية المحلية ومتطلباتها وشروطها بصفة عامة وفي دولة ليبيا بصفة خاصة وفي بلدية الجفرة بصفة أكثر خصوصية؟

ب- التعريف بالاستراتيجيات الاقتصادية والمالية والتجارية المختلطة وبيان مدى ارتباطها بالسياسة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني من ناحية، وتوضيح الدور المهم الذي تلعبهُ هذه الاستراتيجيات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وصولاً لتحقيق المقاصد المعنية المخطط لها.

ج- التعريف بالخصائص المتنوعة من حيث التوصيف الاقتصادي والتجاري والمالي المتوفرة في بلدية الجفرة، والتي يمكن اعتبارها بيئة مثالية لتطبيق الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المختلطة التي تهدف لأحداث تنمية اقتصادية محلية مستدامة في هذه المنطقة.

د- معرفة نوع وطبيعة الضمانات المادية والادبية المطلوب توافرها لنجاح برامج التنمية الاقتصادية المحلية المستندة إلى الاستراتيجيات المختلطة في بلدية الجفرة بصفة الخصوص، وفي جميع مناطق ليبيا بصفة العموم.

1-4 أهمية الدراسة: تُكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تسليطها الضوء على ناحية مهمة في المجتمعات الانسانية في أي زمان وأي مكان ورافعة تشغيلية ضرورية تمس سلوك وحركة أي اقتصاد وطني وهي (التنمية الاقتصادية المحلية)، تلك التنمية التي تهتم بتطوير المناطق والأقاليم بصفة شاملة تستهدف الجوانب المادية في المقام الأول كأساس اقتصادي ومالي من شأنهُ أن يؤدي

إلى تحسين قاعدة الانتاج المتنوعة والتي تسهم بصفة خاصة في زيادة حجم ومعدلات الناتج المحلي الاجمالي والذي ينعكس بصورة مباشرة في حجم الدخول النقدية من ناحية وحجم التشغيل (مستوى العمالة، امتصاص قدر من معدلات البطالة)، الأمر الذيب- يؤثر بشكل إيجابي في مستوى المعيشة العام ومن ثم الاسهام في تحسين معدل النمو الاقتصادي العام الأمر الذي يسهم بدورهُ في معالجة الأزمات المتنوعة التي تواجه الاقتصاد الوطني مثل أزمة السيولة النقدية، وأزمة العجز في ميزان المالية العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات، والانخفاض المتتالي في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية في السوق الموازية، بالإضافة إلى أزمة شح الخدمات المتنوعة وانعدامها أحياناً.

تُكمن أهميتها من خلال تركيزها على بلدية الجفرة كنموذج لنمط التنمية الاقتصادية المحلية نظراً للخصائص المتعددة التي تتميز بها والمتمثلة في خاصية الاقتصاد الزراعي بشقيه (الحيواني والنباتي)، والذي يُصنف بأنهُ اقتصاد سريع النمو والعائد من حيث المدى الزمني الذي يتراوح ما بين قصير ومتوسط من ناحية، وبانخفاض التكاليف ومتطلبات التشغيل من ناحية أُخرى.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة تسليط الضوء على مساهمتها في دراسة الجدوى لمشروعين المستهدفين وهما (النخيل والزيتون) حيث تُشكل مكونات التنمية الاقتصادية (المناطقية) المحلية المطلوب إحداثها والتي كانت من أفضل المشاريع الانتاجية في هذه البلدية .

1-5 منهج الدراسة: سوف تتقيد هذه الدراسة بالمناهج البحثية الآتية وهي:

أ- المنهج الوصفي: سوف يتم استخدامهُ في هذه الدراسة من خلال وصف مكوناتها توصيفاً علمياً يتماشى مع طبيعتها واشكاليتها وأهدافها وأهميتها.

ب- المنهج الاستنباطي: يتم استخدامهُ في هذه الدراسة في استنباط مشكلتها بسؤالها الجوهري وأسئلتها الجزئية.

ج- المنهج التاريخي: يتم استخدامهُ في هذه الدراسة في التطرق إلى الدراسات السابقة.

1-6 أدوات الدراسة: تتكون أدوات الدراسة من العناصر الدراسية الآتية:

أ- البيانات والمعلومات المستقاة من المصادر والمراجع والدوريات والمجلات المتعلقة بموضوع الدراسة وكذلك المقابلات الشخصية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ب- أسلوب دراسة الجدوى في تحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة والاختصاص بهذه الدراسة.

ج- الاستنتاجات والقراءات الذاتية للباحثين.

1-7مجتمع وعينة الدراسة: تُكمن في الآتي:

أ- مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع هذه الدراسة من كافة بلديات في ليبيا.

ب- عينة الدراسة : تتمثل عينة هذه الدراسة في بلدية الجفرة.

1-8حدود الدراسة : تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

أ- الحدود المكانية: دولة ليبيا (بلدية الجفرة).

ب- الحدود الزمانية: رؤية مستقبلية.

1-9 تقسيم الدراسة : بالاستناد إلى ما سبق سوف يتم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

1- المدخل الأول: الاطار العام للدراسة (الخطة المنهجية والدراسات السابقة).

2-المدخل الثاني: الدراسة النظرية.

3-المدخل الثالث: الدراسة التحليلية.

4-المدخل الرابع: مقترحات الحلول والتوصيات.

1-10الدراسات السابقة:

1- دراسة[1] بعنوان: دراسة نقدية لاستراتيجيات التنمية في المجتمعات النامية، هدفت إلى الوقوف على أهم الاستراتيجيات التنموية التي طبقت في دول العالم النامي، ولتحقيق أهدافها استخدمت المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً معتمداً في ذلك على الادبيات التي تناولت مشكلة الدراسة، وتوصلت لنتائج أهمها أن مفهوم التنمية مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاستراتيجيات التي تمت بلورتها وصياغتها في المجتمعات التي هيمنت على مصائر المجتمعات النامية منذ استعمارها.

2- دراسة[2] بعنوان: المتطلبات التنموية المكانية لتنمية اقتصادية زراعية (أثر البنية المكانية على التنمية الزراعية)، هدفت إلى دراسة استراتيجيات وسياسات التنمية المكانية الراهنة في محافظة درعا كإقليم جغرافي ومدى قدرته على التأثير في الاقتصاد الوطني، حيث استخدمت المنهجين وهما المنهج التحليلي الاستقرائي تضمن دراسة خطط التنمية المكانية على المستوى المحلي والعالمي، وكذلك التحليلي الاستنباطي تضمن البيانات المكانية واستنباط الخلل التنموي على المستوى الاقتصاد الزراعي، كما توصلت لنتائج أهمها على الصعيد الاقتصادي فإي خطة لإنتاج صناعي سوف تنطلق من الانتاج الزراعي الذي يوفر قاعدة كبيرة ومستمرة على المدى الطويل، وعلى الصعيد السياحي تعتبر السياحة بشقيها الطبيعي والأثري ذات أثر غير مباشر على الانتاج الزراعي باعتبارها تعتمد على البنية التحتية، وأوصت

بدراسة مستفيضة يُمَكن المؤسسات الوطنية من وضع خطط تراعي القدرات الانتاجية المحلية للحالة الدراسية.

3- دراسة[3] بعنوان: استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر، تهدف إلى العمل على تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية المستدامة، واستعراض مختلف السياسات الجزائرية في إحداث التنمية المستدامة، وأوصت بالعمل على الوصول إلى تنمية حقيقة موضوع تخفيف الفقر في بعض البلدان، ووضع استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر، والعمل على ترقية الموارد البشرية والكفاءات العلمية التي باتت تشكل الكفاءات المفتاحية لكل عملية تنمية.

4- دراسة[4] بعنوان: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية، تناولت هذه الدراسة دور هذه الجماعات في التنمية المحلية كعينة من بلديات الجزائر للدراسة، ولتحقيق أهدافها استخدمت عدة مناهج ومنها المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والإحصائي، باعتبارهم مناهج علمية تقوم بإعطاء صورة شاملة عن هذه الظاهرة، وتوصلت لنتائج أهمها افتقار معظم الجماعات المحلية للموارد المالية إلى شلل في أجهزتها المحلية التي اتسمت في كثير من الأحيان بعجز في تحويل الاختصاصات المعترف بها نظرياً إلى واقع ملموس، وأصت بتفعيل دور البلدية على مستوى القرى الثانوية للبلديات من خلال إشراك لجان الأحياء في العمل التنموي، وحل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها.

5- دراسة[5] بعنوان: استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية – حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم"، هدفت إلى وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة تعمل على تطوير التجمعات السكانية في المنطقة، وجذب الاستثمار إليها واستغلال إمكانيتها من أجل تحقيق التطور الاقتصادي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الدراسة، كما توصلت إلى أن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة، وأوصت بضرورة تبني استراتيجية التطوير الريفي على المدى القصير بهدف التغلب على جزء من مشاكل ومتطلبات التنمية في منطقة الشعراوية.

1-11 أوجه التشابه والاختلاف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة:

نلاحظ من هذه الدراسة أنها اختلفت مع دراسة أبو (سبيحة) التي تناولت استراتيجيات التنمية في المجتمعات النامية، واتفقتا في استخدمت المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً معتمداً على الادبيات التي تناولت مشكلة الدراسة، كما اختلف هذه الدراسة مع دراسة (عجاج) أنها تطرقت إلى استراتيجيات وسياسات التنمية المكانية الراهنة في محافظة درعا كإقليم جغرافي، واتفقا في استخدام المنهجين المنهج الوصفي من خلال وصف مكوناتها توصيفاً علمياً يتماشى مع طبيعتها واشكاليتهما وأهدافهما وكذلك المنهج التاريخي والاستنباطي، أما دراسة (كربالي وحمداني) اختلف مع هذه الدراسة حيث تناولت استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في الجزائر واستعراض مختلف السياسات الجزائرية في إحداث التنمية المستدامة، كما اختلفت هذه الدراسة مع دراسة (بن عثمان) التي تناولت الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية وكذلك في عينة الدراسة المتكونة من بلديات دولة الجزائر، واتفقا في تحقيق أهدافهما حيث استخدمت عدة مناهج ومنها المنهج التاريخي والوصفي التحليلي واختلف في استخدام المنهج الإحصائي، أما دراسة (قشوع) اختلف مع هذه الدراسة في الاطار المكاني للدراسة حيث تناولت منطقة الشعراوية" محافظة طولكرم وكان الهدف الرئيسي لها هو وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة تعمل على تطوير التجمعات السكانية في المنطقة، واتفقا في الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المقابلات الشخصية في منطقة الدراسة.

2- المدخل الثاني: الدراسة النظرية:

2-1 تمهيد

يتميز كل مجتمع بمجموعة من الظروف والأوضاع المحلية والتي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهذه الظروف هي التي تحدد الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على جذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات، هذا ويعتمد في تنفيد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية لهذه المنطقة، فإن التجارب الجيدة في هذا المجال تبرهن على أن كل مجتمع يجب أن يبذل جهداً تعاونياً لتفهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بالمنطقة، وهذا الأمر سوف يساعد على تسليط الضوء على الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية التي يجب أن يتبناها القطاع العام والخاص على حدٍ بشأن إرساء دعائم التنمية الاقتصادية المحلية (المناطقية) في الاقتصاد الليبي، والمتطلبات والعوامل التي يجب توافرها لكي تحقق هذه الاستراتيجيات أهدافها المنشودة، وقد تم اختيار (بلدية الجفرة) كدراسة حالة على ذلك.

2-2 مفهوم الاستراتيجيات بصفة عامة:

الاستراتيجيات جمع لكلمة الاستراتيجية أصبح هذا المصطلح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتسيير المعاصر للمؤسسات الاقتصادية، بالرغم من أن ظهورهُ كان أصل في القطاع العسكري، حيث اشتقت كلمة استراتيجية Strategy من الكلمة اليونانية ستراتيجوس Stratégos وهي تعني قيادة الجيش، وهي جزء من العلوم العسكرية تهتم بالقيادة العامة للحرب وتنظيم الدفاع عن البلد[6].

الاستراتيجية هي فن تنظيم الحرب، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط لتحركات القوات العسكرية والسفن الحربية وغيرها[7].

كما تعرف الاستراتيجية بأنها خطة شاملة تنطوي على فن استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف، فتتصرف من هذا المنظور إلى خطوط نظرية تصوغ استخدام الوسائل لتحقيق الأهداف قبل تطبيقها على أرض الواقع.

أيضاً هي مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الانساني بصورة شاملة ومتكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل، ومتطلباتهُ لغرض الوصول إلى أهداف محددة مرتبطة بالمستقبل[8].

في حين تعرف بأنها نموذج معين يعبر عن تدفق مجموعة من القرارات أو التصرفات سواء كان نتاجاً لاستراتيجيات مقصودة أو مخططة أو غير مخططة أو طارئة [9].

مما تقدم يمكن الخروج بتعريف الاستراتيجية من وصفها بأنها فن توظيف امكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها، أو هي القدرة على التأثير الفاعل عن طريق التوظيف الرشيد للإمكانيات المتاحة اللازمة لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة [10].

2-3 الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية (المختلطة): مدخل مفاهيمي.

1-الاستراتيجية الاقتصادية: يمكن النظر إلى مفهوم الاستراتيجية في المجال الاقتصادي على أنها تمثل جملة من الاختيارات على المدى البعيد والمتعلقة أساساً بطبيعة أو مجال النشاط (الانتاج-التسويق)، والأهداف والغايات والوسائل البشرية والمالية المناسبة لتحقيقها، فهذه الاستراتيجية عبارة عن جملة من القرارات تنصب حول الآتي[11]:

أ-تحديد مجال النشاط الحالي والمستقبلي.

ب- وضع السياسيات والخطط والبرامج لتحقيق الأهداف.

ج-تحديد دور المؤسسة اتجاه الأطراف الأخرين من العمال والممولين والزبائن وكل المتعاملين معها في المجتمع.

1- الاستراتيجية المالية: تعرف بأنها الاستراتيجية المتفحصة والمحددة للإطار العام الذي يمكن في حدودهُ اتخاذ أفضل القرارات المالية التي تساعد المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها الشاملة، إذ تحاول هذه الاستراتيجية تعظيم القيمة المالية للمؤسسة وتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم مع المحافظة على التدفق النقدي أو السيولة الكافية لها، أي أنها تهدف إلى استخدام الموارد المالية بطريقة توازن الاداء وتحسن الوضع التنافسي والذي يمكن تحقيقهُ من خلال مجموعة من قرارات المبادلة كالقروض والتوسع الداخلي وغيرها[12].

بشكل عام تتحدد الاستراتيجية المالية في أي مؤسسة وفقاً لأربعة أسس هامة وهي كالتالي [13]:

أ- مصادر تحصيل رأس المال. ب-هيكل رأس المال.

ج-تخصيص الموارد المالية. د-إدارة عوائد أرباح الأسهم.

2-4 مفاهيم عامة حول التنمية:

يمكن القول إنه لا يوجد تعريف واحد لمفهوم التنمية بشكل عام، إلا أن التنمية بدأت اقتصادية ثم سياسية وبشرية ومكانية، حيث تشمل عملية التنمية أربعة أبعاد أساسية وهي مكان التنمية ونوع التنمية وكم التنمية ومدة التنمية.

هي عملية التغيير الايجابي من خلال التدخل، وهذا التدخل يتم من خلال برامج مدروسة مبنية على أساس التخطيط العلمي المدروس لاحتياجات الناس للوصول إلى الأهداف المرجوة في المجالات التي يراد تنميتها، ويشرف على إعداد الخطط وتنفيذ برامجها هيئات وطنية رسمية من خلال التعاون المشترك بين جميع الهيئات والمؤسسات المحلية في مختلف المجالات التنموية للوصول إلى خدمة الأفراد والجماعات المستهدفة [14].

لقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحيات القومية ولتساهم في تقدم البلاد[15].

2-5 التنمية الاقتصادية المحلية (المناطقية) مفهومها وأهدافها ومقوماتها:

2-5-1 مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية:

يعتمد نجاح المجتمع المحلي في الوقت الراهن على مدى قدرتهُ على التكييف مع آليات اقتصاديات السوق الديناميكية على المستوى المحلي والدولي، وقد تزايد استخدام التخطيط للاستراتيجيات هذه التنمية من جانب المجتمعات المحلية لتدعيم القدرات الاقتصادية لمنطقة معينة وتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة الانتاجية والقدرات التنافسية للأنشطة والمشروعات المحلية وللمستثمرين والعمال، وتعتمد قدرة هذه

المجتمعات على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص اقتصادية جديدة ومكافحة الفقر[16].

تعريف البنك الدولي أنها عملية التنمية الاقتصادية المحلية تهدف إلى بناء القدرات الاقتصادية في المناطق المحلية من أجل تطوير جودة ومستقبل الاقتصاد، وهي عملية يشترك فيها القطاع العام والخاص من أصحاب المشاريع والمجتمع المدني من خلال عملهم المشترك المتكامل لخلق ظروف أفضل لدعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل [17].

بشكل عام فإن عملية التنمية الاقتصادية المحلية هي استراتيجية عملية وليست وصفية، وتتضمن ما يلى [18]:

أ- الأهداف المحلية ومنها خفض معدلات الفقر، توفير الحاجات الأساسية، وفرص العمل على المستوى المحلِّى، مع تضمين القيم الاجتماعية والبيئية.

ب- المحفزات الاقتصادية ومنها استخدام الموارد بما يضمن تحقيق قيمة مضافة، تدريب المهارات المحلية، الحفاظ على الدخل المحلِّى، التعاون الإقليمي.

ج- التنمية ومنها دور التغيُّر الهيكلي، وجودة التنمية.

كما تشير الأبحاث الحديثة التي تناولت التنمية الاقتصادية المحلية إلى أن المؤسسات القوية تُعد شرطاً أساسياً لنجاح العملية، وإنهُ على الحكومات أن تتأكد من تحقيقها لأربعة مبادئ وهي [19]:

1- دعم وتشجيع المؤسسات والاستراتيجيات الناجحة يجب أن يوائم ما بين مفاهيم الحوكمة وبين الثقافة المحلية.

2- ضرورة وجود إطار واضح لإجراءات اتخاذ القرارات الحكومية مثل دليل الأعمال الفعالة.

3- الاستقرار السياسي لتجنب الأخطار وتجنب ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يحتم وجود إطار واضح من القوانين والإجراءات الحكومية.

4- ضرورة تسهيل عمليات الدخول إلى الأسواق، وفاعلية وتطبيق القوانين والإجراءات.

2-5-2 المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية:

هناك بعض النقاط المشتركة التي يجمع عليها جل مفكري التنمية المحلية الاقتصادية، وعليه فإن تحقيقها رهينة باعتماد وتفعيل العناصر التالية [20]:

1- المشاركة الشعبية: إن كل تنمية حقيقية لمجتمع ما تتطلب المشاركة التلقائية لأهالي هذا المجتمع وتوحيد الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية أمر بالغ الأهمية، فلتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع وتحل مشاكلهُ الحقيقية فإنهُ يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي.

2- اللامركزية السياسية والإدارية والمالية: فاللامركزية السياسية تعني توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية والمحلية، أما الإدارية تعرف بأنها نظام يقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الجهات الحكومية المركزية، وبين أشخاص الإدارة المحلية في الأقاليم وتمتع هؤلاء الأشخاص بالشخصية الاعتبارية المستقلة.

3- رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي من خلال تيسير الإجراءات الحكومية وتبسيطها (الحكومة الالكترونية محلياً)، من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية وتوفير الخدمات للمواطن في سهولة ويسر وكذلك تطوير نظام تحصيل الضرائب من أجل زيادة موارد البلديات.

4- دور الجهات الحكومية في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي.

2-6 تجربة التنمية المحلية في ليبيا.

2-6-1 التنمية المحلية في ليبيا.

إن المتفق عليه لا يوجد تنمية شاملة من دون تنمية محلية التي تتخذ من المجتمع المحلي كأفراد نشيطين في العملية التنموية للنهوض بأعبائهم اليومية، وهذا يحتاج إلى جهاز إداري محلي قادر على تأثير الجهود المحلية في إطار النموذج التنموي الوطني، الأمر الذي يتطلب ذلك التناغم ما بين المجالس المحلية التي تتجسد في الصلاحيات والاختصاصات المطلوبة [21].

عانت ليبيا من عدم تحقيق مفهوم التنمية المحلية (المناطقية) بشكل فعال خلال فترة ما قبل 2011، كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني والانقسام في هذه الفترة أثر بشكل كبير في الخطط الفعالة للتنمية المحلية خاصة مع حدوث حالة من التفكك في بعض المناطق وسيطرة جماعات دون الدولة على الموارد في مناطق أخرى، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية ونزوح السكان منها.

فمن الواضح أن بلدنا تواجه نقص في الخدمات المقدمة ومنها الخدمات البلدية المتمثلة في مد شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب وتوفير الكهرباء، وبالرغم من تنفيذ العديد من هذه المشاريع إلا أن معظمها لا يرقى للمستوى المطلوب، ومن هنا تتمثل المشكلة في الآتي [22]:

أ- يوجد نقص كبير في تقديم الخدمات البلدية فضلاً عن تردي وضع هذه الخدمات في العموم.

ب- ضعف أو انعدام الخطط الموضوعة التي توضح مسار عمل البلديات وخططها المستقبلي.

ج-وجود تركيز في تقديم الخدمات في مناطق معينة وإهمال مناطق أخرى وعدم شمولها بأبسط الخدمات البلدية.

حيث لم تكن هناك عدالة في توزيع التنمية المحلية بين مختلف بلديات في ليبيا ولم يُعتمد نمط هذه التنمية من خلال الاعتماد على

الموارد المتاحة مع وجود خطة للعمل على ذلك نتج عن تردى حالة الخدمات التي تقدمها الدولة في كافة المجالات سواء كانت التعليمية أو الصحية وغيرها، وهو ما أبرز حالة من عدم الرضا لدى الليبيين لاضطرارهم إلى السفر خارج ليبيا للحصول على بعض هذه الخدمات.

أما فيما يتعلق بمستوى الدخول أن هناك تفاوت في الثروات وانعدم مستوى الحرية والحقوق السياسية في كافة المناطق الليبية، حيث أظهرت مؤشرات الفقر تصاعداً بين الأعوام 1993 و2003 فبلغت من 12% إلى 15%.

تشير العديد من التقديرات إلى أن ثروة ليبيا من عوائد النفط والاستثمارات بلغت حتى نهاية عام 2010 ما يقارب 184 مليار دولار، وقد تأثرت هذه الثروة بحالة الحرب إلا أنها من المفترض تعد الضمان لبداية تخطيط جيد لتطوير وتنمية كافة المناطق في ليبيا.

2-6-2 تحديات تحقيق التنمية المحلية (المناطقة) في ليبيا.

هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق هذه التنمية وهي[23]:

1- المركزية الشديدة في السلطات التي اقتصرت على العاصمة، وعدم وجود قواعد الحكومة السليمة تراقب خطط التنمية وتقيمها في إعدادها وفق الاحتياجات المجتمعية في مختلف المناطق.

2- التفاوت المكاني لنمو السكان: حيث تتركز غالبيتهُ في شريط الساحل الشمالي على البحر المتوسط وهذا الساحل يعيش به معظم سكان ليبيا نتيجة للعديد من العوامل منها توافر الخدمات والموارد.

3-المشكلات المجتمعية المرتبطة بغياب العدالة وظهور المشكلات المجتمعية الجديدة على المجتمع الليبي بسبب الحرب.

4-حالة الغضب والتذمر المجتمعي نتيجة حصول بعض المناطق على قدر أعلى من عوائد موارد الدولة ومن خطط التنمية وهو الأمر الذي ارتبط بعد الثورة بتحركات مسلحة قد تؤدي إلى حدوث مواجهات تؤثر على كيان الدولة.

5- سيطرت مظاهر الفساد الإداري والمالي على نظام الإدارة المحلية بسبب التخبط المستمر في وضع نظم الإدارة وتغييرها مما سمح للعناصر البشرية غير المؤهلة للوصول إلى موضع تنفيذي، وقد ساهم ذلك في فشل العديد من مشاريع التنمية.

6- الدور السلبي للقبيلة في العديد من الأوقات نتيجة لحدوث المنازعات القبلية والتي تؤثر في أي خطط مستقبلية للتنمية وتقلل من الانتماء للدولة وهو ما يستلزم إعادة تأهيل المجتمع للمشاركة بفعالية في تنمية الدولة ومناطقها المختلفة.

مما سبق يستنتج الباحثون الآتي:

أ- بشكل عام تؤكد ميزة تعريف الاستراتيجية بصفة فنية في تكييف العلاقة بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية جعلت الاستراتيجية تصب في مصلحتها لتحقيق أهداف سياسية، وكذلك رغم شمولية هذه التعريف إلا أنهُ اكتسب بُعداً فنياً وعلمياً إلا أن الاستراتيجية لا بد أن تكون خطة شاملة تنطوي على فن استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف قبل تطبيقها على أرض الواقع.

ب- الاستراتيجية الاقتصادية والمالية تتضمن الغايات والتوجهات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والمالي والتي تريد المؤسسة (الانتاجية-الخدمية) تحقيقها على المدى الزمني المخطط لها.

ج- يمكن القول أن مفهوم التنمية يعد من أبرز المفاهيم المطروحة اليوم في إطار المناقشات الدائرة حول التنمية والتخلف، كما يعتبر الطريق المؤدي إلى تحقيق ارتفاع مستوى المعيشة للجموع البشرية في الدول النامية وتطوير اقتصاداتها.

كما تجدر الإشارة إلى أن أية دولة نامية لا تستطيع بمفردها أن تحقق تنمية إلا من خلال البحث عن أسلوب للتعاون والتكامل مع غيرها من الدول.

د- يرى الباحثون أن التنمية الاقتصادية المحلية تحتاج إلى سياسة وطنية شاملة تهدف إلى بناء القدرات الاقتصادية في المناطق المحلية من أجل تطوير الاقتصاد الوطني ويشترك فيها القطاع العام والخاص من أصحاب المشاريع والمجتمعات المدنية على التعاون المثمر الذي ينتج عنه إيجاد حلول على المستوى المحلّي للتحديات الاقتصادية التي يواجهها جميع هذه الأطراف.

هـ-عملية التنمية الاقتصادية المحلية لا تعنى إيجاد حلول سريعة ووهمية، وإنما تتطلب الفهم الجيد لإمكانيات المنطقة المحلية، والتعرُّف على مواطن الخلل والضعف وتحديد الفجوات والمزايا النسبية التي تتمتع بها، ويتوقف نجاح التنمية الاقتصادية المحلية على خلق بيئة عمل مناسبة تسمح للسوق بأن يعمل بكفاءة.

و-يرى الباحثون أن تحقيق التنمية المحلية في الدولة الليبية يجب الاعتماد على تحليل طبيعة الأماكن المختلفة بها والموارد التي تمتلكها، ولكي يتم ذلك ينبغي توفير نوع من الاستقرار الأمني والسياسي والوحدة بين المناطق والبلديات لغرض تحقيق تنمية محلية تخدم الدولة والمواطن.

3-المدخل الثالث: الدراسة التحليلية.

3-1 تمهيد:

في هذا المدخل سوف يتم إجراء الدراسة التحليلية المخصصة لتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بسلسلة مشروعات التنمية المحلية المستهدف إحداثها في بلدية الجفرة.

3-2 توصيف (عينة الدراسة -بلدية الجفرة):

تعتبر الجفرة هي إحدى بلديات ليبيا وتقع في وسط البلاد وتتميز بمناخها الصحراوي جافاً وقد انعكس ذلك على زراعة النخيل فيها بمساحات شاسعة جداً، كما انعكس ذلك على مستوى إنتاجية وجودة التمور لديها وتعد أهم المنتجات بها قديماً وفي الحاضر، وتنتج الجفرة أجود وأرقى أصناف التمور على مستوى ليبيا، وتضم كلاً من المدن التالية: (ودان – هون – سوكنه – زلة – الفقهاء) وتسمية الجفرة تسمية حديثة، حيث إن الاسم القديم لها هو ودان، وسميت في العهد العثماني باسم قضاء سوكنه، ثم اكتسبت اسمها الجديد الجفرة.

3-3 خصائص (المتطلبات) التنمية المحلية (المناطقية) لبلدية الجفرة:

لكي تحدث تنمية مناطقية في بلدية الجفرة لابد من توفر العوامل والمتطلبات التالية:

أ- البنية التحية: تعتبر خدمات البنية التحتية من الخدمات التي تناط بالبلدية ضمن حدود مدنها لتقوم بتقديم خدمات البنية التحتية الأساسية ومتطلبات واحتياجات المواطنين المحلية ومنها (المياه، الكهرباء، الطرق والأرصفة، شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، شبكات التلفون والاتصالات، الحدائق والمنتزهات، المناطق الصناعية والمجمعات الحرفية، النظافة والصحة العامة والرقابة عليها وفيما يلي عرض للبنية التحية الأساسية من أهمها:

1- الطرق: تقع بلدية الجفرة في المنطقة الوسطى لليبيا، ولموقعها أهمية كبيرة حيث تربط جنوباً بلدية سبها وأوباري ومرزق وشمالاً سرت ومصراته والخمس وطرابلس، وتعتبر الطرق الرابطة الرئيسية بحالة جيدة إلى حدٍ ما.

2- المرافق: تقتصر المرافق العامة في بلدية الجفرة بشكل عام على المرافق التعليمية كالمدارس ورياض الأطفال والخدمات الصحية بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والترفيهية وتتمثل في الجمعيات الخيرية والتعاونية والأندية الرياضة الاجتماعية.

3- التقسيم الاداري: يتبع لبلدية الجفرة المدن الأربع الأخرى إدارياً (هون، سوكنه، ودان، الفقهاء، زلة) وقد كانت المركز الإداري لهذه البلدية ومقرها الرئيسي مدينة هون (المجمعات الادارية)، ولكل مدينة مجلس تسييري التابع للبلدية لتقديم الخدمات لجميع السكان فيها.

ب-خاصية اقتصاد المنطقة هل هو اقتصاد ريعي أم خدمي أم زراعي؟ وبالاستناد إلى ذلك فإن اقتصاد منطقة الجفرة يصنف بأنهُ زراعي (نباتي).

كما تعتمد منطقة الجفرة بشكل أساس على انتاج وتسويق العديد من أصناف التمور الفاخرة، ومن أنواع التمور ببلدية الجفرة: الدقلة والخضراي والصعيدي والتغيات والآبل ونواية مكة والحليمة والحمراي وأم جواري والبستيان والتاليس وتاف سرت وغيرها من الأنواع الأخرى، وتتواجد بها ثروتي النفط والغاز خاصةً في مدينة زلة، وفيها المشاريع الزراعية الأخرى التي تركز على زراعة أشجار الزيتون خاصةً في مدينة سوكنه وزلة.

ج-حجم الموارد الاقتصادية والبشرية.

3-4 سلسلة مشروعات التنمية المناطقية المتوقع تأسيسها في بلدية الجفرة:

تتكون هذه السلسلة من الآتي:

1- مشروعات في موارد الطاقة (الكهرباء والمياه).

2- مشروعات اقتصادية لتوليد الثروة من القطاع الزراعي والنباتي وهي:

أ- مشروع لزراعة النخيل بأنواعهُ المتعددة ذات الصفة التجارية التي تمتلك خاصية المنافسة في الأسواق العالمية بمساحة قدرها (80 هكتار).

ب- مشروع لزراعة الزيتون بمساحة قدرها (100 هكتار).

3-5: المؤسسات المالية والتجارية والادارية المصاحبة لسلسة مشروعات التنمية المحلية في بلدية الجفرة.

تفترض هذه الدراسة أن سلسلة مشروعات التنمية الاقتصادية المستهدفة لتنمية بلدية الجفرة من الصعوبة بمكان أن تحقق أهدافها المنشودة والمخططة ما لم تكون مصحوبة بمجموعة من المؤسسات المختلفة ذات الصفة المالية والاقتصادية والتجارية وهي:

أ- إنشاء شركة تجارية تحت مسمى [شركة الجفرة للتجارة والاستثمار برأس مال حجمهُ (50) مليون سهم بواقع (10) دينار كقيمة اسمية للسهم الواحد].

ب- إنشاء مصرف تجاري واستثماري تحت مسمى [مصرف الجفرة للاستثمار والتنمية) برأس مال حجمهُ (50) مليون سهم، بواقع (20) دينار للسهم الواحد].

ج-انشاء مؤسسة تحت مسمى مؤسسة الجفرة للتأهيل والتدريب تهدف لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية لإدارة سلسلة مشروعات التنمية الاقتصادية في بلدية الجفرة.

د-الضمانات: بما أن التكلفة المالية المخططة لتمويل سلسلة مشروعات التنمية الاقتصادية في بلدية الجفرة تعتمد في طبيعتها وتكوينها المالي على آلية الاقتراض المباشر وغير المباشر من المواطنين والقطاعين الخاص والعام، الأمر الذي يتوجب توفر ضمانات قوية لحماية الأموال المستمرة وهذا بدورهُ يتطلب وجود جهة (مؤسسة) ضامنة تضمن استرداد هذه الأموال لأصحابها في حالة نشؤ المخاطر المتعددة والمتنوعة المصاحبة للأنشطة

التجارية والمالية والتسويقية ويمكن أن تأخذ هذه المؤسسة أسم (مجلس الضمان الأهلي لبلدية الجفرة).

3-6 الوصف التحليلي (تحليل البيانات والمعلومات):

يتم التطرق في هذا المحور المشروعات الاقتصادية المستهدفة (المختارة) التي تُشكل مكونات التنمية الاقتصادية (المناطقية). المحلية المطلوب إحداثها في بلدية الجفرة، والتي كانت من أفضل المشاريع الانتاجية في هذه البلدية وهي مشاريع النخيل والزيتون وسوف يتم استخدام أُسلوبي المقارنة الجدولية وأُسلوب دراسة الجدوى الاقتصادية كأداتين تحليليتين وذلك لتحليل البيانات والمعلومات المستهدفة لإتمام هذا المحور من هذه الدراسة المشروعين.

3-7 أسلوب دراسة الجدوى الاقتصادية:

يعتبر أسلوب دراسة الجدوى الاقتصادية أحد أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في عمليات التحليل المالي والاقتصادي وعلى هذا الأساس وبما أن هذه الدراسة هي دراسة تمثل رؤية مستقبلية فإنهُ لا يصلح أن تستعين بيانات كمية رقمية (تم نشرها من قبل) بسبب عدم كفاءتها من ناحية تحليلية وبالتالي تترتب عليها نتائج خاطئة ومضللة وبالاستناد إلى ذلك. سوف يتم استخدام هذا الأسلوب (دراسة الجدوى الاقتصادية-الموازنات التقديرية) كأداة لتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة والاختصاص بهذه الدراسة وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المستهدفة منها من ناحية وسوف يتم تطبيقهُ على النحو الآتي:

أولاً: مصادر تمويل سلسلة مشروعات التنمية المحلية في بلدية الجفرة.

الجدول التالي رقم (1) يمثل في مصادر التمويل التي يعتمد عليها سلسلة مشروعات التنمية المحلية في (بلدية الجفرة) والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول (1) يوضح مصادر تمويل سلسلة مشروعات التنمية المحلي في (بلدية الجفرة).

اسم مصدر التمويل (جهة التمويل)	عدد الأسهم	قيمة السهم الواحد	القيمة الاجمالية
مصرف الجفرة للاستثمار والتنمية	50 مليون (سهم)	20 دينار	1,000,000,000 دينار
شركة الجفرة للتجارة والاستثمار	50 مليون (سهم)	10 دينار	500,000,000 دينار

المصدر: من إعداد الباحثين من واقع بيانات هذه الدراسة، 2019.

يتم الاكتتاب برأسمال كل من مصرف الجفرة للاستثمار والتنمية، وشركة الجفرة للتجارة والاستثمار عبر أسهم تم طرحها للجمهور في المصارف التجارية (مصرف الجمهورية فرع كل من ودان – هون – سوكنه – زلة) ومصرف شمال أفريقيا فرع الجفرة العاملة ببلدية الجفرة.

ثانياً: مشروع النخيل:

يعتبر مشروع زراعة النخيل في بلدية الجفرة يأتي على رأس المشروعات الاقتصادية المربحة شرط أن يتم اختيار الصنف المناسب في المكان المناسب ألا وهو نوع (الدقلة) والوقت المناسب لزراعتها (غرس) من بداية شهر مارس حتى نهاية شهر يونيو.

ولنجاح هذا النوع من العينات يلزم توفر عدة مواصفات في الفسيلة الجديدة كالتالي[24]:

أ- حجم مناسب ب-مجموعة جدري قوي ج-الخلو من الأمراض الفطرية والحشرية د-مطابقة للصنف المطلوب زراعتهُ هـ-فصل مناسب عن الأم دون أضرار منطقة الجمارة و-أن يتم اختيارها من أم ذات مواصفات إنتاجية جيدة.

1- تكلفة مشروع النخيل: تتكون إجمالي تكاليف هذا المشروع المستهدف من العناصر الآتية:

أ- تكلفة الأرض:

نفترض أن مساحة هذا المشروع تقدر بحوالي 80 هكتار يتسع لزراعة 10,000 نخلة لكل 4 هكتار (قطعة واحدة) تتسع 500 نخلة، ويُقدر سعر كل 4 هكتار بـ 25,000 ألف دينار في بلدية الجفرة، حيث يتم تخصيص حوالي 4 هكتار لكل قطعة. أي أن التكلفة الاجمالية لعدد 80 هكتار تُقدر بحوالي 500,000 ألف دينار.

ب- تكلفة الآبار المياه لهذا المشروع:

يحتاج هذا المشروع إلى 80 هكتار لزراعة 10,000 ألف نخلة حوالي 40 بئر أي بمعدل (2) بئر لكل 500 نخلة، وتقدر تكلفت حفر البئر الواحدة بحوالي 13,000 ألف دينار تحتوي على (حفر البئر + المضخة + تكاليف أُخرى).

أي أن التكلفة الاجمالية لحفر الآبار لهذا المشروع تقدر بـ 520,000 ألف دينار.

ج-تكلفة حفر أحواض زراعة النخيل:

تقدر تكلفت إجمالي الأحواض لعدد 10,000 نخلة بحوالي 45,000 دينار لحفر الأحواض يتم تقديرها في بلدية الجفرة بالساعة وليس بتكلفة الحوض الواحد عند حفرها.

أي تكلفة الساعة الواحدة 100 دينار ويتم إنجاز حوالي 200 حوض في اليوم ما قيمتهُ 9 ساعات، ويتم إنجاز 1000 حوض خلال 5 أيام تقريباً، حيث تكون تكلفة حفر أحواض زراعة (فسائل) النخيل عدد 10,000 نخلة حوالي 45,000 دينار.

د–تكلفة شبكة الري:

تقدر تكلفة إجمالي هذه الشبكة بحوالي 194,600 دينار وهي موزعة كالتالي:

بما أن 4 هكتار كما ذكرنا سلفاً تحتوي على 500 نخلة أي تكلفة شبكة الري (مستلزمات الشبكة + اليد العاملة) لهذه المساحة تقدر 9730 دينار.

هـ–زراعة فسائل النخيل (نوع دقلة):

فيما يتعلق إجمالي سعر تكلفة فسيلة النخلة الواحدة تقدر إجمالي حوالي 100 دينار وتكون على النحو التالي:

- تكلفة شراء فسيلة النخيل تقدر بـــ 85 دينار
- تكلفة استخراج الفسيلة من مكانها الأصلي ونقلها وزراعتها في المكان المخصص لها حوالي 15 دينار[25]، أما التكلفة الإجمالية بـــ 1,000,000 دينار
- إجمالي تكاليف العلاج الوقائي (مستلزمات الادوية) تحتاج لها فسائل النخيل عند زراعتها لأول مرة للمشروع المستهدف بحوالي تقريباً 3,000 دينار[26].

و–تكاليف أُخرى:

هناك تكاليف أخرى يحتاجها المشروع المستهدف وهي تكلفة إنشاء سكن العمالة تقدر بـــ 40,000 دينار.

ز–مراحل الانتاج للمشروع النخيل المستهدف:

يمر هذا المشروع المستهدف إلى عدة مراحل وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: في السنة الأولى يتم عمل ترميم الأحواض للفسائل النخيل التي يتم زرعها تقدر بحوالي 10,000 حوض وتكون تكلفة اليد العاملة لترميم كل حوض حوالي 5 دينار [27] تقدر بـــ 50,000 دينار، ويتم تغذية هذه الفسائل بعض أنواع الأسمدة، غالباً ما يتم استخدام السماد العضوي والتي تقدر في السنة الأولى بـــ 5 شاحنات بتكلفة 3,000 دينار للشاحنة الواحدة [28]، بتكلفة 15,000 دينار.

أما تكلفة اليد العاملة لإضافة السماد العضوي تكون بـــ 50,000 دينار.

المرحلة الثانية: في السنة الثانية يتم تنظيف الأحواض وإضافة نفس كمية السماد العضوي في السنة الأولى تكون التكلفة الاجمالية والتي تقدر بـــ 115,000 دينار علماً بأن لا يوجد إنتاج في هذه السنة، أما إجمالي أجور العمالة في هذه السنة تساوي 240,000 دينار (أي يحتاج لهذا المشروع 40 عامل بأجر شهرياً يقدر حوالي 500 دينار شهرياً).

المرحلة الثالثة: يحتاج في السنة الثالثة لهذا المشروع إلى تنظيف الأحواض وإضافة كمية أكبر من السماد العضوي عن السنة الأولى والثانية بحوالي 7 شاحنات [29]، أي تكون التكلفة الاجمالية تقدر بـــ 121,000 دينار، أما إجمالي أجور العمالة في هذه السنة تساوي 240,000 دينار.

تبدأ النخلة عند زراعتها كفسيلة في الانتاج في السنة الثالثة، ويصبح محصول إنتاج النخيل يؤتي ثمارهُ لكنهُ بكمية قليل، ويمكن القول عموماً يندرج الانتاج النخيل كالتالي:

يقدر هذا الانتاج بحوالي 2,500 صندوق لكل صندوق فيه حوالي 23 كيلو، أي أن عدد 4 نخلة تقدر بصندوق واحد.

إجمالي وزن ثمار النخيل بـــ 57,500 كيلو.

ملاحظة: يقدر سعر بيع كيلو ثمار النخيل (دقلة) بمتوسط 4 دينار [30]، أي القيمة الاجمالية من بيع ثمار النخيل في هذه السنة تقدر بحوالي 230,000 دينار.

صافي إجمالي (الربح / الخسارة) في السنة الثالثة يقدر بـــ (–158,500) دينار.

المرحلة الرابعة: بعد جني الثمار في السنة الثالثة يتم تنظيف الأحواض وإضافة الأسمدة خلال الفترة المخصصة لها تكون نفس التكلفة المرحلة الثالثة حوالي 121,000 دينار [31]، أما إجمالي أجور العمالة في هذه السنة تساوي 240,000 دينار.

يقدر انتاج هذه السنة الرابعة للنخلة الواحدة يقدر بحوالي 0.5 صندوق لكل نخلة (11.5 كيلو) بإجمالي بـــ 5,000 صندوق أي 115,000 كيلو.

بينما تقدر القيمة الاجمالية من بيع ثمار النخيل في هذه السنة حوالي 460,000 دينار.

صافي إجمالي الربح في هذه السنة يقدر بحوالي 59,000 دينار.

ملاحظة: في السنة الثالثة والرابعة يكون انتاج هذا المشروع ليس بالكميات الكبيرة وبذلك من السنة الخامسة والسادسة وما فوق تكون الكميات التي يتم جنيها من ثمار النخيل كبيرة جداً، ومن هذه السنوات يتم إظهار نتائج المشروع بالصورة الأفضل.

المرحلة الخامسة: بعد جني التمور في السنة الرابعة يتم تنظيف الأحواض وترميمها وإضافة الأسمدة لها، وننوه إن إجمالي تكاليفها ثابتة لكل سنة تقدر بحوالي 121,000 دينار وأيضاً أجور العمالة بـــ 240,000 دينار

في هذه السنة يتم (استخراج الفسائل الجديدة من النخيل السابق) وتقدر بثلاث فسائل لكل نخلة أي إجمالي 30,000 فسيلة.

إجمالي تكلفة السعر لاستخراج الفسائل النخيل (اليد العاملة) بـــ 90,000 دينار لكل فسيلة 3 دينار.

أما سعر بيع الفسيلة الواحدة بـــ 75 دينار[32]، أي إجمالي 2,250,000 دينار.

صافي الربح من بيع الفسائل يقدر بـــ 2,160,000 دينار.

أما انتاج لكل نخلة بـــ 3 صناديق في السنة الخامسة تقريباً، بإجمالي 30,000 صندوق بوزن 690,000 كيلو.

بينما تقدر القيمة الاجمالية من بيع ثمار النخيل في هذه السنة 2,760,000 مليون دينار.

صافي الربح من انتاج المحصول في هذه السنة يقدر بحوالي 2,099,000 مليون دينار

أما إجمالي الربح في هذه السنة يساوي 4,259,000 مليون دينار

المرحلة السادسة: نرى في السنة السادسة من عمر غرس أشجار النخيل في هذا المشروع المستهدف أنهُ يتم تسميد النخيل وتوسعة ونظافة أحواضها وتكلفتها تكون نفس تكلفة السنتين الماضيتين (الرابعة والخامسة) موزعة بين تنظيف الأحواض وترميمها وإضافة الأسمدة لها وهي 121,000 دينار وأجور العمالة بـــ 240,000 دينار.

كذلك يتم استخراج فسائل النخيل في هذه السنة أيضاً بمعدل 3 فسائل لكل نخلة أي المتحصل عليها من هذا المشروع المستهدف 30,000 فسيلة كما أسلفنا سابقاً.

صافي الربح من بيع الفسائل يقدر بـــ 2,160,000 دينار.

انتاج محصول هذه السنة:

نلاحظ في السنة السادسة زيادة في عدد انتاج النخيل (دقلة) لهذا المشروع بمعدل 4 صناديق من الثمار تقريباً أي إجمالي الانتاج كالآتي:

أي بـــ 40,000 صندوق بوزن 920,000 كيلو من ثمار النخيل.

المبيعات لهذه السنة:

تقدر القيمة الاجمالية من بيع ثمار النخيل 3,680,000 مليون دينار

أما صافي الربح (بيع التمور) حوالي 3,059,000 مليون دينار.

إجمالي صافي الربح لهذه السنة يساوي 5,219,000 مليون دينار كما موضح بالجدول رقم (2).

المرحلة السابعة: في السنة السابعة يتم استخراج الفسائل النخيل بمعدل 2 فسيلة في كل نخلة، ومن هذه السنة فما فوق يكون قد تم استخراج جميع الفسائل وتصبح تغدية النخلة تصب في اتجاه الثمار فقط وتعطي نتائج وانتاج وفير جداً، مماً يصل أحياناً عدد الصناديق للنخلة الواحدة يتراوح ما بين 6 إلى 7 صناديق.

أما تكلفة السماد العضوي بعد السنة الرابعة تكون ثابتة وأحياناً يعمل بعض المزارعين على إضافة بعض الأسمدة غير العضوية التي تساعد في نمو الثمار وكبر حجمها ومذاقها.

الجدول التالي: يوضح الموازنة التقديرية لمشروع زراعة النخيل (إنتاج التمور الدقلة) في بلدية الجفرة.

جدول (2) يوضح الموازنة التقديرية لمشروع زراعة أشجار النخيل المستهدف (انتاج التمور الدقلة) في بلدية الجفرة، (القيم/دينار).

البيان	شراء الأرض	حفر الآبار ومستلزمها	حفر الأحواض لزراع النخيل	شبكة الري	إجمالي زراعة وشراء فسائل النخيل	مبيدات (العلاج الوقائي)	تكاليف أخرى (إنشاء سكن العمالة)
تكاليف الانشاء والزراعة للمشروع	500,000	520,000	45,000	194,600	1,000,000	3,000	40,000
إجمالي التكاليف	2,302,600 مليون دينار						
المرحلة الأولى (السنة الأولى)	ترميم وتنظيف الأحواض		تكلفة السماد العضوي	إضافة السماد العضوي (اليد العاملة)		أجور(مرتبات) العمالة	
تكاليف ما بعد زراعة (فسائل) النخيل	50,000		15,000	50,000		240,000	
إجمالي التكاليف	335,000 دينار						
المرحلة الثانية (السنة الثانية)	ترميم وتنظيف الأحواض		تكلفة السماد العضوي	إضافة السماد العضوي (اليد العاملة)		أجور(مرتبات) العمالة	
تكاليف الثالثة	50,000		15,000	50,000		240,000	
إجمالي التكاليف	335,000 دينار						
إجمالي تكلفة المشروع قبل الانتاج	2,972,600 مليون دينار						
مرحلة (السنة) الثالثة (الانتاج)	ترميم وتنظيف الأحواض	تكلفة السماد العضوي	تكلفة اليد العاملة لإضافة السماد العضوي	تكاليف صناديق ثمار النخيل	تكلفة اليد العاملة لجني ثمار النخيل	أجور العمالة في السنة الثالثة	انتاج ثمار النخيل (كيلو) في هذه السنة
تكاليف السنة الثالثة	50,000	21,000	50,000	15,000	12,500	240,000	57,500
إجمالي التكاليف	388,500 دينار						
مبيعات ثمار النخيل	230,000 دينار						
صافي (الربح/الخسارة)	(158,500 –) دينار						

مرحلة (السنة) الرابعة	تنظيف الأحواض وترميمها	السماد العضوي	إضافة السماد العضوي	تكلفة شراء الصناديق	تكلفة جني ثمار النخيل في هذه السنة	أجور العمالة في هذه السنة	انتاج ثمار النخيل (كيلو) في هذه السنة
تكاليف السنة الرابعة	50,000	21,000	50,000	15,000	25,000	240,000	115,000
إجمالي التكاليف لهذه السنة	401,000 دينار						
مبيعات ثمار النخيل	460,000 دينار						
إيراد الثمار (الربح)	59,000 دينار						

تابع الجدول رقم (2)

مرحلة (السنة) الخامسة	تنظيف الأحواض وترميمها	السماد العضوي	إضافة السماد العضوي	تكلفة شراء الصناديق	تكلفة جني ثمار النخيل في هذه السنة	أجور العمالة في هذه السنة	انتاج ثمار النخيل (كيلو) في هذه السنة
تكاليف السنة الخامسة	50,000	21,000	50,000	150,000	150,000	240,000	690,000
إجمالي التكاليف	661,000 دينار						
مبيعات ثمار النخيل	2,760,000 مليون دينار						
إيراد الثمار (الربح)	2,099,000 مليون دينار						
عدد الفسائل المستخرجة	30,000 فسيلة						
تكلفة استخراج الفسائل	90,000 دينار						
مبيعات فسائل النخيل	2,250,000 دينار						
صافي الربح من بيع الفسائل	2,160,000 دينار						
إجمالي الربح في هذه السنة	4,259,000 مليون دينار						

مرحلة (السنة) السادسة	تنظيف الأحواض وترميمها	السماد العضوي	إضافة السماد العضوي	تكلفة شراء الصناديق	تكلفة جني ثمار النخيل في هذه السنة	أجور العمالة في هذه السنة	انتاج ثمار النخيل (كيلو) في هذه السنة
تكاليف السنة السادسة	50,000	21,000	50,000	60,000	200,000	240,000	920,000
إجمالي التكاليف	621,000 دينار						
مبيعات ثمار النخيل	3,680,000 دينار						
إيراد الثمار (الربح)	3,059,000 دينار						
عدد الفسائل المستخرجة	30,000 فسيلة						
تكلفة استخراج الفسائل	90,000 دينار						
مبيعات فسائل النخيل	2,250,000 دينار						
صافي الربح من بيع الفسائل	2,160,000 دينار						
إجمالي الربح في هذه السنة	5,219,000 دينار						
إجمالي الأرباح السنوية بعد خصم التكاليف	6,405,900 دينار						

المصدر: من إعداد الباحثين من واقع بيانات هذه الدراسة 2019.

ثالثاً: مشروع زراعة الزيتون:

يتم زراعة أشجار الزيتون نوع (القزمي الاسباني) في بلدية الجفرة نتيجة لتلائمها مع الظروف المناخية المناسبة واختيار حقل ذي خصائص معينة، وتفضل التربة المجففة جيداً (مسطحة أو ذات منحدر لطيف) والتعرض لأشعة الشمس المباشرة وتحتاج إلى كمية معينة من البرد ضرورية لتطوير الثمرة لا يمكن أن تتحمل درجات.

حرارة أقل من 20 درجة، ويعتبر هذا النوع من أجود الأنواع في انتاج الزيت، وإنها تحقق عائدات مربحة بعد عمرها الخامس أو السادس الذي يشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية الزراعية المحلية في هذه البلدية [33].

1- تكاليف إنشاء المشروع: تتكون إجمالي تكاليف هذا المشروع المستهدف من العناصر الآتية:

أ- تكلفة الأرض: تعتبر الأرض التي يتم استهدافها في هذا المشروع تقدر بـــ 6 هكتار تسع إلى 10,000 شجرة زيتون، ويقدر سعر تكلفة شراء مساحة هذه الأرض في (بلدية الجفرة) حوالي 35,000 دينار.

ب- تكلفة إنشاء الآبار: تحتاج 10,000 شجرة الزيتون إلى 3 أبار مياه تكلفة البئر الواحد يقدر بحوالي 13,000 دينار[34]، أما إجمالي تكلفة الآبار تقدر بـــ39,000 دينار.

ج- تكلفة شبكة مياه الري: تقدر التكلفة الاجمالية لهذه الشبكة من (أنابيب ومستلزمات أُخرى + اليد العاملة) حوالي 22,000 دينار لمساحة 6 هكتار كما أسلفنا سابقاً [35].

د- تكلفة حفر وترميم أحواض زراعة الزيتون: تقدر تكلفت حفر الأحواض وترميمها لعدد 10,000 زيتون كالتالي:
أي إجمالي تكلفة اليد العاملة تكون بـــ40,000 دينار.
هـــ- عملية زراعة الزيتون: فيما يتعلق بتكلفة زراعة (أشتال) الزيتون بـــ 30,000 دينار، بينما متوسط سعر شتلة الزيتون الواحدة بحوالي 25 دينار أي التكلفة الإجمالية تساوي 250,000 دينار.
و- تكاليف أُخرى: هناك تكاليف أخرى يحتاجها المشروع المستهدف وهي:

- تكلفة إنشاء سكن العمالة: يحتاج هذا المشروع إلى 4 من العمالة، كما يقدر تكلفة إنشاء مقر السكن لهم بحوالي 4,000 دينار.

- أجور العمالة أي تحتاج أجراً شهرياً يقدر حوالي 500 دينار شهرياً.
- تكلفة شراء معصرة الزيتون: تقدر تكلفة شراء هذه المعصرة بحوالي 50,000 دينار.

2- مرحلة إنتاج مشروع الزيتون: يبدأ متوسط أشجار الزيتون في انتاج الزيتون في السنة الثالثة كحد أدنى بعد غرسها، وتستجيب شجرة الزيتون إلى حد كبير للري والتسميد في حين أن التقليم ضروري على الأقل كل سنتين.
يتم تغدية أشتال الزيتون بالسماد العضوي بعد زراعتها والتي تقدر في السنة الأولى بـــ 4 شاحنات بتكلفة 3,000 دينار للشاحنة الواحدة، أما إجمالي أجور العمالة في السنة الواحدة 24,000 دينار.
كما يقدر إنتاج الشجرة الواحدة بمتوسط 10 لتر، أي أن إجمالي الانتاج المشروع المستهدف في السنة الثالثة تقدر بـــ 100,000 لتر، ومتوسط سعر اللتر ب 12 دينار وعادتاً يكون الانتاج من هذا الصنف (قزمي) عام بعد عام [36].
3- المبيعات: تقدر مبيعات زيت الزيتون للمشروع المستهدف بحوالي 1,200,000 مليار دينار.
أما إجمالي صافي الربح لهذه السنة يقدر بحوالي 944,000 دينار كما موضحاً بالجدول رقم (3).
ملاحظة: كلما زاد عمر شجرة الزيتون الواحد زاد انتاجها من الزيت لتصل بين الفترة والأُخرى فيما يتعلق بزيت الزيتون من 10 إلى 15 لتر، وهذا يترتب على الاهتمام والعناية والاشجار وذلك لتحقيق صافي أرباح أفضل.
الجدول التالي: يوضح الموازنة التقديرية لمشروع زراعة أشجار الزيتون (إنتاج زيت الزيتون) في بلدية الجفرة.

جدول (3) يوضح الموازنة التقديرية لمشروع زراعة أشجار الزيتون (انتاج زيت الزيتون) في بلدية الجفرة، (القيم/دينار).

البيان	شراء الأرض	حفر الآبار ومستلزماتها	حفر وترميم أحواض زراعة أشتال الزيتون	شبكات مياه الري	زراعة (اليد العاملة) وشراء أشتال الزيتون	معصرة الزيتون	تكاليف أخرى (إنشاء سكن العمالة)
تكاليف الانشاء والزراعة للمشروع	35,000	39,000	40,000	22,000	280,000	50,000	4,000
إجمالي التكاليف	470,000 دينار						
المرحلة الأولى (السنة الأولى)	ترميم وتنظيف الأحواض		تكلفة السماد العضوي	إضافة السماد العضوي (اليد العاملة)		أجور(مرتبات) العمالة	
تكاليف ما بعد زراعة (اشتال) الزيتون	30,000		12,000	30,000		24,000	
إجمالي التكاليف	96,000 دينار						
المرحلة الثانية (السنة الثانية)	ترميم وتنظيف الأحواض		تكلفة السماد العضوي	إضافة السماد العضوي (اليد العاملة)		أجور(مرتبات) العمالة	
تكاليف السنة الثانية	30,000		12,000	30,000		24,000	
إجمالي التكاليف	96,000 دينار						
إجمالي تكلفة المشروع قبل الانتاج	662,000 مليون دينار						
مرحلة (السنة) الثالثة (الانتاج)	ترميم وتنظيف الأحواض	تكلفة السماد العضوي	تكلفة اليد العاملة لإضافة السماد العضوي	تكلفة (اليد العاملة) لجني ثمار النخيل	أجور العمالة في السنة الثالثة		انتاج زيت الزيتون (لتر) في هذه السنة
تكاليف السنة الثالثة	30,000	12,000	30,000	60,000	24,000		100,000
إجمالي التكاليف	256,000 دينار						
مبيعات زيت الزيتون	1,200,000 دينار						
صافي الربح لهذه السنة	944,000 دينار						

الأرباح السنوية بعد خصم جميع التكاليف	282,000 دينار

المصدر: من إعداد الباحثين من واقع بيانات هذه الدراسة 2019.

رابعاً: القيم المالية والاقتصادية للسلسلة مشروعات التنمية المحلية في بلدية الجفرة.

الجدول التالي يوضح القيم المالية والاقتصادية للسلسة مشروعات التنمية المحلية في بلدية الجفرة.

جدول (4) يوضح القيم المالية والاقتصادية لسلسة مشروعات التنمية المحلية في بلدية الجفرة.

إجمالي مبلغ التمويل القيمة/دينار	تكلفة مشروع النخيل (انتاج التمور الدقلة)	تكلفة مشروع زراعة الزيتون (انتاج زيت الزيتون)	الفائض/ العجز
1,500,000,000	5,224,100	918,000	1,493,857,900

المصدر: من إعداد الباحثين من واقع بيانات هذه الدراسة 2019.

يستخدم هذا الفائض في انتاج الطاقة الكهربائية المستقلة عن الشبكة العامة وذلك عن طريق شراء (محطتين لتوليد الكهرباء بطاقة انتاجية 85 ميقا لكل محطة) وذلك لتفادي مخاطر الأمداد الكهربائي المنتج من الشبكة العامة ولا سيما الطاقة الموجهة لإنتاج مشروعي النخيل والزيتون، مع العلم أن مقدار ما تستهلكهُ بلدية الجفرة يقدَر بـــ 82 ميقا.

في خلاصة هذا المدخل لقد قام الباحثون على أمر هذه الدراسة بابتكار وانتاج كافة البيانات والمعلومات المطلوب توافرها لإتمام المدخل المتعلقة بالدراسة التحليلية.

3-8 الإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة:

ملخص إجابات مشكلة هذه الدراسة وفقاً لما تطرقت إليها كالآتي:

أ- الاستراتيجيات سواءاً كانت اقتصادية أو مالية هي التي يتبناها القطاع العام والخاص (المشاركة الشعبية) في الدولة على حدٍ سواء من أصحاب المشاريع والمجتمع المدني من خلال عملهم المشترك المتكامل بينهما الذي يمكن في حدودهُ يتم اتخاد أفضل القرارات كانت الاقتصادية أو المالية التي تساعدها على تنفيذ استراتيجيتها الشاملة، وذلك لخلق ظروف أفضل لدعم النمو الاقتصادي وتوفير الحاجات الأساسية وفرص العمل على المستوى المحلي مع تضمين القيم الاجتماعية والبيئية وذلك لإرساء دعائم التنمية الاقتصادية المحلية في الاقتصاد الوطني.

ب- تتميز (بلدية الجفرة) بوجود بنية تحتية قوية ومؤهلة لتلبية متطلبات سلسلة من مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية (المختارة) وفقاً لتطبيق هذه الاستراتيجيات لإحداث هذه التنمية.

ج- نظراً لتعدد الخصائص التي تتميز بها (بلدية الجفرة) ومن أهمها خاصية الاقتصاد الزراعي بشقهِ (النباتي) المعتمد على أهم محصولين نقديين يتميز أسواقها المحلية والاقليمية والدولية بكثافة الطلب واستمراريتهُ، والذي يُصنف بأنهُ اقتصاد سريع النمو.

د- تعتبر المشروعات الاقتصادية المستهدفة (المختارة) وهي مشاريع النخيل والزيتون والتي تُشكل مكونات التنمية الاقتصادية المحلية المطلوب إحداثها في بلدية الجفرة، والتي كانت من أفضل المشاريع
الانتاجية في هذه البلدية ذات الصفة التجارية التي تمتلك خاصية المنافسة في الأسواق العالمية.

أما المشروعات ذات الصفة المالية والتجارية هي شركة تجارية تحت مسمى شركة الجفرة للتجارة والاستثمار برأس مال حجمهُ (50) مليون سهم بواقع (10) دينار كقيمة اسمية للسهم الواحد، وكذلك مصرف تجاري واستثماري تحت مسمى مصرف الجفرة للاستثمار والتنمية برأس مال حجمهُ (50) مليون سهم، بواقع (20) دينار للسهم الواحد.

هـــ-الضمانات التي يجب توافرها لكي تتم عملية تنمية اقتصادية محلية في بلدية الجفرة تعتمد في طبيعتها وتكوينها المالي على آلية الاقتراض المباشر وغير المباشر من المواطنين والقطاعين الخاص والعام، الأمر الذي يتوجب توفر ضمانات قوية لحماية الأموال المستمرة وهذا بدورهُ يتطلب وجود جهة (مؤسسة) ضامنة تضمن استرداد هذه الأموال لأصحابها في حالة نشؤ المخاطر المتعددة والمتنوعة المصاحبة للأنشطة التجارية والمالية والتسويقية ويمكن أن تأخذ هذه المؤسسة أسم (مجلس الضمان الأهلي لبلدية الجفرة).

و-الصعوبات والمعوقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية المحلية في ليبيا بصفة العموم، وبلدية الجفرة بصفة الخصوص وهي نقص في تقديم الخدمات البلدية في العموم والتركيز في تقديم الخدمات في مناطق معينة وإهمال مناطق أخرى ، ضعف في الخطط الموضوعة التي توضح مسار عمل البلديات وخططها المستقبلي وكذلك سيطرت مظاهر الفساد الإداري والمالي على نظام الإدارة المحلية بسبب التخبط المستمر في وضع نظم الإدارة وتغييرها مما سمح للعناصر البشرية غير المؤهلة وكذلك التفاوت المكاني لنمو السكاني.

4- المدخل الرابع: النتائج والتوصيات (مقترحات الحلول).

4-1 تمهيد:

من خلال الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها هذه الدراسة وفقاً للمناهج البحثية التي تقيدت بها واعتمدت عليها، فقد توصلت إلى النتائج التالية وهي :

4-2النتائج:

أ- تعاني ليبيا من عدم تحقيق مفهوم التنمية المحلية (المناطقية) بشكل فعّال، كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني والانقسام في فترة ما بعد 2011 أثر بشكل كبير على خطط التنمية

المحلية خاصةً مع حدوث حالة من التفكك في بعض المناطق وسيطرة جماعات مسلحة على الموارد في مناطق أخرى، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية ونزوح السكان من بعض المناطق وبالتالي تدهور الأوضاع المعيشية.

ب- تبين أن هناك سيطرت مظاهر الفساد الإداري والمالي على نظام الإدارة المحلية بسبب التخبط المستمر في وضع نظم هذه الإدارة وتغييرها مما سمح للعناصر غير المؤهلة للوصول إلى موضع تنفيذي، مما ساهم ذلك في فشل العديد من مشاريع التنمية.

ج- لكي تحقق التنمية المحلية جدواها ينبغي أن تعتمد على أساس تمويلي يقوم على ثلاثة ركائز [(التمويل المستند إلى الجهد الشعبي (المواطنين)]، والتمويل المستند إلى القطاع العام (مؤسسات الحكومة)، والتمويل المستند إلى قطاع الخاص (قطاع الأعمال).

د-تتميز بلدية الجفرة بخاصية الاقتصاد الزراعي في شقيه النباتي المعتمد على أهم محصولين نقديين يتميز أسواقها المحلية والاقليمية والدولية بكثافة الطلب واستمراريتهُ.

هـ-تبين أن بلدية الجفرة تتميز بوجود بنية تحتية قوية ومؤهلة لتلبية متطلبات سلسلة مشروعات التنمية المحلية التي تم ذكرها سابقاً.

و-اتضح أن سلسلة مشروعات التنمية المحلية المقترح تنفيذها في بلدية الجفرة وفقاً للموازنات التقديرية التي تم توضيحها في الجداول رقم (2)، (3)، (4) سوف تخلق قيم مضافة في دخول الأفراد وفي مقدار الناتج المحلي وفي امتصاص جزء من معدل البطالة بالبلدية.

ز-تبين من هذه الدراسة في حالة اكتمال سلسلة مشروعات التنمية لزراعة (النخيل- الزيتون) المقترح تنفيذها في بلدية الجفرة فإن ذلك يضيف طاقة تشغيلية إضافية للاقتصاد الليبي فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي ومزيداً من الانفتاح التجاري نحو الاسواق العالمية، بالإضافة إلى تنويع تركيبة الصادرات الوطنية غير النفطية للاقتصاد الليبي.

4-3 التوصيات (مقترحات الحلول):

بالاعتماد على ما تم الوصول إليه من استنتاجات فقد أوصى الباحثون بما يلي:

أ- السعي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني من أجل الوصول إلى نظام سياسي واداري فعال قادر على تحقيق التنمية المحلية في البلاد بشكل شامل، والاستفادة من الموارد المتاحة بشكل فعال.

ب- ضرورة رفع كفاءة البناء المؤسسي في مختلفة الوحدات الادارية المحلية في كل بلدية في ليبيا لكي تصبح قادرة على إدارة مشروعات التنمية المحلية بشكل مستدام عن طريق بناء المعرفة والمهارة وتطوير الخبرات والقدرات وصقل المواهب للكوادر البشرية.

ج- تشجيع الشباب ودعمهم على فكرة إنشاء المؤسسات والمشاريع الاستثمارية ومتابعة تنفيذها من قبل إدارة الحكم المحلي لتنمية الاقتصاد الوطني.

د-ضرورة تشكيل مجلس اقتصادي واستشاري خاص بلدية الجفرة للمساهمة في تأسيس وبناء المشروعات الاستثمارية في المستقبل.

هـ-إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاستثمارية ذات الأولوية في كل بلدية وخاصةً القطاع الزراعي والتي تدعم عملية التنمية المحلية وتحويل هذه البلديات إلى بلديات منتجة لتساهم في إتاحة المزيد من توفير فرص العمل للمواطنين.

و- دعم المؤسسات ذات الصفة المالية والاقتصادية والتجارية المقترحة لتمويل سلسلة المشروعات الاقتصادية من قبل السلطات المختصة لتساهم في تنمية بلدية الجفرة واتباع نهج باقي البلديات الأُخرى.

5- المراجع.

[1]- أبوسبيحة، المبروك محمد أبو القاسم (2017)، دراسة نقدية لاستراتيجيات التنمية في المجتمعات النامية، مجلة جامعة سبها (العلوم الانسانية)، العدد الاول، سبها، ليبيا، ص4.

[2]- عجاج، أحمد (2017)، المتطلبات التنموية المكانية لتنمية اقتصادية زراعية) أثر البنية المكانية على التنمية الزراعية)، مجلة جامعة البعث – المجلد 39 – العدد 5، دمشق، سوريا، ص35.

[3]- كربالي بغداد، حمداني محمد(2010)، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر، مجلة علوم انسانية، السنة السابعة، العدد 45، شتاء، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر ص1.

[4]- بن عثمان، شويح (2011/2010)، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص6.

[5]- قشوع، منال محمد نمر (2009)، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية- حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ص4.

[6]- المجلاد، محمد عايد عامر (2005)، أهمية التخطيط الاستراتيجي في إنجاح المنظومة الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص92.

[7]- بن علية، بن جدو (2015/2014)، الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة فندق الأوراسي)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص19.

[8]- (https:www.hrdiscussion.com) موقع منتدى لإدارة الموارد البشرية، تاريخ الزيارة 2019/7/25، الساعة 9:13 مساءاً.

[9]- مرسي، نبيل محمد (2003)، الإدارة الاستراتيجية (تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص51).

[10]- عبداللطيف، سامر مؤيد، خضير، ياسين، الاستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، بحث منشور على الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/mag/issue-6-2.html، ص119).

[11]- بوداح، عبد الجليل (2013)، مفهوم الاستراتيجية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، ص ص 109-110).

[12]- بوصبع، هناء (2016)، تحليل الاستراتيجيات المالية للمؤسسات الصناعية الخاصة الجزائرية (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان، الجزائر، ص119).

[13]- بوداح، مرجع سبق ذكرهُ، ص 114.

[14]- قشوع، مرجع سبق ذكرهُ، 2009، ص32.

[15]- الحوات، علي (1984)، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ص42.

[16]- بيرتلزمان ستيفتانج، جوين سوينبرن، سريا جوجا، فيرجس ميرفى (2004)، التنمية الاقتصادية المحلية (دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها)، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي، سبتمبر، ، ص ص9-10)، منشور على الموقع الالكتروني: https://search.yahoo.com

[17]- منظمة العمل الدولية (2016)، استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة إربد للأعوام (2018/2016)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص10.

[18]- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (الارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التخطيط الاستراتيجي)، الدليل الإرشادي: سلسة أوراق عمل التنمية الاقتصادية، ص ص11-12، منشورة على الموقع الالكتروني: www.ecoplanintl.com.

[19]- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سبق ذكرهُ، ص 14).

[20]- مهنا، محمد نصر (2008)، أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص ص 95-96.

[21]- إدارة السياسات الاقتصادية للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي (2017)، الخطة الاقتصادية لدعم التنمية المحلية بمنطقة الخمس، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 27/25 ديسمبر، ص ص2-3.

[22]- مرزا، علي خضير (2012)، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة، ص31.

[23]- بن عمور، خالد (2015)، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 25، سبتمبر، جامعة الأسمرية، ليبيا، ص ص34-35.

[24]- المسؤولين في مكتب قطاع الزراعة في بلدية الجفرة، 2019.

[25]- عينة من المزارعين في بلدية الجفرة، 2019.

[26]- مرجع سبق ذكرهُ.

[27]- مرجع سبق ذكرهُ.

[28]- مرجع سبق ذكرهُ.

[29]- مرجع سبق ذكرهُ.

[30]- مرجع سبق ذكرهُ.

[31]- مرجع سبق ذكرهُ.

[32]- مرجع سبق ذكرهُ.

[33]- المسؤولين في مكتب قطاع الزراعة في بلدية الجفرة، مرجع سبق ذكرهُ.

[34]- عينة من المزارعين في بلدية الجفرة، مرجع سبق ذكرهُ.

[35]- مرجع سبق ذكرهُ.

[36]-مرجع سبق ذكرهُ.